في تعليق هام بثته اذاعة موسكو :

الاتحاد السوفييتي يدعم الجهود لاعادة الوحدة لمنظمة التحرير

اكد المعلق السوفييتي الكسندر ديموشكين ، دعم الاتحاد السوفييتي للجهود التوحيدية الجارية في الساحة الفلسطينية ، وننشر فيما يلي نص هذا التعليق كما اوردته اذاعة موسكو باللغة العربية :

تمر حركة المقاومة الفلسطينية الان في فترة حرجة وصعبة للغاية . فبحكم مجموعة من الاسباب الموضوعية وغير الموضوعية ، تضطر هذه الحركة الى تشتيت قواها على جبهات. ولم تستطع حتى الان وضع حد للانقسام الذى يمزق صفوفها .

وهذا الامر يؤثر تاثيرا سلبيا على مصالح النضال ولا سيما ضد اسرائيل والامبريالية . فالطرفان المذكوران يستغلان الوضع الحالي من اجل اضعاف نضال الشعب الفلسطيني الى اقصى قدر ممكن ، والقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية . ومن اجل تنفيذ اهدافهما ، فانهما يسعيان الى حرمان الشعب الفلسطيني من التاييد الدولي وعزله عن النضال التحررى العربي العام .

وتبذل اسرائيل والامبريالية جهودا خاصة من اجل زرع الشكوك لدى الفلسطينيين بشان الموقف السوفييتي ، وبث فكرة لديهم وكان الاتحاد السوفييتي يبتعد عن القضية الفلسطينية ، والمزايدات والتلفيقات على هذا الصعيد كافية واكثر .

ترى ما هو واقع الحال ؟

يجدر التاكيد قبل كل شيء ، ان الموقف الذى تتخذه القيادة السوفييتية من قضية نضال الشعب الفلسطيني وضمان حقوقه المشروعة، وبالاخص حقه في تقرير المصير واقامة دولته الوطنية المستقلة ، هو موقف مبدئي لم يتغير قيد انمله . وكما يبدو في تصريحات ميخائيل غورباتشوف والوثائق السوفييتية الرسمية فان الاتحاد السوفييتي يؤمن ان لكل شعب الحق في الاستقلال والحرية والحق في تقرير مصيره بحرية ، وهذا ينطبق تماما على الشعب الفلسطيني المحروم حتى الان من هذا الحق .

ويواصل الاتحاد السوفييتي بذل كل ما في وسعه من اجل ان ينال الشعب الفلسطيني هذا الحق . ومن اجل ان يتم تجسيد ذلك عمليا في الضفة الغربية وقطاع غزة . وفيما يخص علاقة الدولة الفلسطينية المقبلة مع الشعوب والبلدان العربية ، فان البت في هذه المسالة ، هو من صلاحية الشعب الفلسطيني وحده ، ودون اى تاثير خارجي . وبالطبع فان الاوساط السوفييتية تعلم، وتاسف عميقا بشان الانشقاق الحالي في صفوف حركة المقاومة الفلسطينية ، وحول الخلافات الراهنة مع بعض الدول العربية التي تنتهج سياسة معادية للامبريالية . ويشعر السوفييتيون ، اصدقاء الشعب الفلسطيني المخلصون بعميق القلق وشديد المرارة ، بالنظر الى الصدامات المسلحة اللبنانية ـ الفلسطينية . ويجمع الشعب السوفييتي على ضرورة قطع دابر هذه الصدامات فورا ووجوب استعادة الوحدة الوطنية داخل صفوف منظمة التحرير الفلسطينية. وتطبيع علاقاتها مع الدول العربية التي تستضيف مئات الآف الفلسطينيين الذين شردوا من ديارهم . ان قيادة الاتحاد السوفييتي اكدت غيره مره سعيها لدعم الجهود الايجابية في هذا الاتجاه .

ومن غير الصحيح في الوقت نفسه ـ الاعتقاد وكان قيادة الاتحاد السوفييتي تعطي الافضلية لاحد من شركائها في الشرق الاوسط على حساب الاخرين . وكانها قادرة من اجل ترسيخ علاقاتها مع طرف على التفريط بمصالح الطرف الاخر . اذ ان الاتحاد السوفييتي نصير ثابت لعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان والشعوب الاخرى . فهو لا يتخلى عن مبادئ سياسته الخارجية التي يقوم عليها موقفه في قضية استعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وكذلك ازاء الخلافات الفلسطينية الداخلية والفلسطينية العربية .

ومن اجل تسويتها على الاطراف ان تتحلى بالارادة السياسية والحكمة والسعي الى الاتفاقات المقبولة التي تراعي مصالح الاطراف ومصالح النضال ضد الاعداء الخارجيين ، وينبغي في غضون ذلك الحرص على الحيلولة دون اى تدخل خارجي .

ذلك هوالموقف المبدئي للاتحاد السوفييتي من القضية الفلسطينية في جميع جوانبها ومظاهرها .

بلاغات صحفية لاتحاد النقابات العالمي: الدعوة الى حظر التجارب النووية ـ وانقاذ القادة النقابيين في اندونيسيا ووقف حرب الخليج

براغ ـ اصدر اتحاد النقابات العالمي في اوائل شباط واواخر شهر كانون ثاني الماضيين، ثلاثة بلاغات صحفية دعا فيها الى عمل نقابي عالمي من اجل اتفاق دولي على حظر كل التجارب النووية فورا . والى العمل الفورى لانقاذ روح النقابي (روسلان ويدجاياساسترا" وارواح القادة الاخرين للطبقة العاملة الاندونيسية كما طالب بانهاء الحرب العراقية ـ الايرانية .

ففي البلاغ الصادر في ٤ شباط الماضي . دان الاتحاد ، باسم الـ ٢١٤ مليون عضو المنتسبين اليه في مختلف القارات التفجير النووى الجديد الذى اجرته الادارة الاميركية . واعتبره بمثابة تصعيد متعمد لسباق التسلح النووى ، يفرض اعباء جديدة ، متزايدة على جماهير العمال بتمويل الخطط الجنونية لموسساتها الصناعية العسكرية .

ودعا اتحاد النقابات العالمي ، العمال والنقابات والقوى المحبة للسلام ، في كل انحاء العالم ، الى الاحتجاج على هذه السياسة ، التي تنتهجها الادارة الاميركية . والى تكثيف العمل للمطالبة ، باتفاقات دولية فورية ، حول الحظر الشامل للتجارب على الاسلحة النووية ، وحول اجراءات فعالة للتخلص من الاسلحة الذرية والكيماوية واسلحة الدمار الشامل الاخرى .

وفي بلاغ ٢١ كانون الثاني الماضي ، ناشد الاتحاد العالمي للنقابات ، والذى طالب بنفسه السلطات الاندونيسية مرارا ، بالافراج عن القادة النقابيين الاندونيسيين ، وعن السجناء السياسيين هناك ، ناشد عمال ونقابات مختلف البلدان ، تكثيف هذه الحملة ، من اجل الغاء حكم الاعدام على القادة النقابيين الاندونيسيين ، والمطالبة بالافراج الفوى عن كل السجناء السياسيين .

وكشف الاتحاد النقاب عن اعتزام السلطات الاندونيسية ، وفقا للتقارير ، تنفيذ حكم الاعدام بحق النقابي "روسلان ويدجاياساسترا" ، النائب الاول لرئيس اتحاد نقابات عموم اندونيسيا (سوبسي) ، وقادة اخرين للطبقة العاملة الاندونيسية ، المعتقلين منذ ما يقرب من ٢٠ عاما ، لم يقدموا خلالها لمحاكمة عادلة . ولم تتح لهم فرصة الدفاع القانوني عن انفسهم .

وذكر الاتحاد أن النقابات والقوى الديمقراطية ، في جميع انحاء العالم ، تطالب منذ سنوات عديدة ، بالافراج عن القادة النقابيين الاندونيسيين وعن السجناء السياسيين هناك ، وقد تدخل المدير العام ، لمنظمة العمل الدولية ، لدى السلطات الاندونيسية ، من اجل تحقيق هذا المطلب .

وفي البلاغ الصحفي الصادر في ٢٠ كانون الثاني الماضي ، طالب اتحاد النقابات العالمي ، بانهاء الحرب العراقية الايرانية ، منطلقا من حرصه على المصالح الحقيقية لعمال وجماهير المنطقة ، الذين تجر عليهم هذه الحرب اوخم العواقب ، ودعا عمال ونقابات كل البلدان ، الى العمل من اجل وضع حد لهذا الصراع الدامي .

واكد الاتحاد ، ان على ايران والعراق ان تستجيبا للنداء العاجل الذى وجهته القوى المحبة للسلام في الامم المتحدة ، وفي حركة عدم الانحياز ، واخر هذه النداءات وجهه المؤتمر النقابي العالمي الـ ١١ ، من اجل وضع حد فورى ، لهذا الصراع وانسحاب القوات المسلحة الى الحدود الدولية ، المعترف بها ، وحل كل النزاعات بالوسائل السلمية .

الحكم الذي لا ينطوي على عدالة

استعراض الماضي

الحلقة الثانية

نعيد فيما يلي نشر سلسلة من المقالات التي نشرتها المحامية التقدمية الاسرائيلية فيليتسيا لانغر تحت العنوان اعلاه ، في اعداد الزميلة "الاتحاد" الصادرة في ١٦ و١٧ و ١٨/٢/١٩٨٧ .

امتازت سياسة السلطات في الماضي ، اى منذ ابتداء الاحتلال ، في تطبيق القاعدة، انه يكون افضل كلما كان عدد اقل من المواطنين الفلسطينيين في المنطقة . ولذلك جاء الاتجاه الحريص على تجريد اكبر عدد ممكن من المواطنين من حقهم في الاستقرار في المنطقة. ومنع توحيد العائلات شكل احد الوسائل لذلك. الا انه يجب الاشارة الى، ان المنع تم تفسيره غالبا باسباب امنية التي تعتبر لسببا شرعية، كما هو معروف في القانون الدولي، في حالة ممارسة المحتل صلاحياته في المناطق التي تحت سيطرته. وذلك مع تحفظات طبعا .

ينتج انه عندما رفض طلب جمع العائلة (وفي الاساس في حالة كون الزوج غير مواطن المنطقة) ، تم تفسير الامر من قبل السلطات. ان الملتمس يشكل خطرا امنيا، على كل ما يترتب على ذلك .

مع مرور الزمن تم توسيع مجال الرفض، واحالته على حالات اخرى ايضا، دون ان تتدخل محكمة العدل العليا. هناك نقطة تحول معينة في هذا المجال اذ طلب زوج لم يكن مواطن المنطقة ان يتوحد مع زوجته ، (محكمة العدل العليا ٧٠٢/٧٩ سمارة ضد وزير الدفاع) . وقد قبل القضاة ا. براك وم. بن فورات الالتماس. وقررا في حكمهم، فيما قررا، انه عندما تكون الحالة توحيد بين زوجين، الذى هو الخلية العائلية الاساسية، كما هو متعارف عليه في القانون الدولي، في هذه الحالة، دون الحالات الاخرى يجب على السلطات ان تبدى اهتماما خاصا .

في اعقاب قرار الحكم هذا، حظيت عائلات عديدة في الضفة والقطاع بالتوحيد . هذا الاتجاه المتسامل، استمر فترة ما، الى ما قبل حوالي سنة ونصف السنة، حين اتخذ قرار بتغيير السياسة بشكل جذرى ، كما هو مذكور في المقدمة، ويمكن تلخيصها كما يلي :

توحيد الخلية العائلية الاساسية لم يعد سببا يجب مراعاته ، يجب الا تتاثر السلطات في الاستجابة لطلب توحيد عائلات، من اسباب مثل وجود اطفال للزوجين في حاجة للوالدين، وكون الزوجة مريضة، وعدم وجود مكان يمكن للزوجة ان تتوجه اليه، اذا فقدت حق المواطنة في المكان الذى جاءت منه .

لقد ادت السياسة الجديدة، كما هو مفصل اعلاه، الى مصير مشابه لمصير هاجر المذكورة في التوراة، لمئات النساء الفلسطينيات ، مع فارق واحد كما هو مذكور في سفر التكوين، حيث الله رحمته على هاجر وابنها .

الا ان الموكلين على المناطق ابدوا قلوبا قاسية في كل ما يتعلق بمصير النساء واولادهن . وعندما كنت اضع عناء من كانت الاجابات التي تلقيتها ، نحن لا نحل القضية الفلسطينية ، لان السلام هو الذى يحلها وان السياسة تتناقض مع الرحمة . ومن الجدير ذكره انه تم كل ذلك في فترة الاعلان عن "نوعية حياة جديدة" في المناطق، وعن النية لحل سلمي، الامر الذى يدلنا الى انه لا حدود للنفاق والرياء .

فيما يخص محكمة العدل العليا في الالتماسات التي قدمت لها، وتم فيها تحويل السلطات صلاحيات بتغيير سياستها كما يرتاى لها كما جرى، اعطيت قرارات حكم تنطوى على قرار لا يقبل التاويل كما يلي : توجد صلاحية للقائد العسكرى لتغيير سياسة الدخول الى المنطقة التي تخضع لسيطرته لان المنطقة هي عسكرية مغلقة . وبما ان السماح بتوحيد عائلة هو "صدقة" فقط ولا يوجد حق مكتسب بذلك، لا تتدخل محكمة العدل العليا لصالح الملتمسين .

ـ يتبع ـ

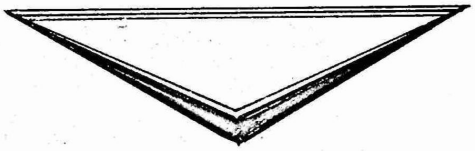

تحرش جديد بطلبة جامعة اليرموك

باياز من الاجهزة الامنية ، قامت ادارة جامعة اليرموك بتشكيل لجنة للتحقيق، مع عدد من نشطاء طلبة الجامعة المذكورة . في اعقاب الاعتصام التضامني الذى نظمه طلبة الجامعة تضامنا مع طلبة جامعة بيرزيت في الاراضي الفلسطينية المحتلة .

وقامت لجنة التحقيق برئاسة نائب عميد شؤون الطلبة د . فهمي الغزوى ، باستدعاء عشرين طالبا ، ووجهت اليهم تهمة الاخلال بالشرف والكرامة والترويج لافكار قبلية وطائفية

ومما يلفت الانتباه ان التحقيق قد اتخذ طابع الاستجواب السياسي حول عدد من مرتكزات سياسة الاوساط الحاكمة في الاردن بشان القضية الفلسطينية مثل قرارات مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ ، خطة "التقاسم الوظيفي وتعيين بعض رؤساء البلديات في الضفة الغربية وخطة التنمية الخمسية للضفة الغربية وقطاع غزة" .

وعلى الفور شكل الطلبة لجنة لمقابلة رئيس الجامعة وعميد شؤون الطلبة لمطالبتهم بوقف عمل لجنة التحقيق ، وعدم اللجوء الى اتخاذ اية عقوبات بحق الطلبة الذين شاركوا في الاعتصام التضامني وعدم السماح للجهات الامنية بالتدخل في شؤون الطلبة . كما جدد الطلبة المطالبة بالاستجابة لقضاياهم المطلبية وضرورة اشراكهم في صياغة الخطة الاكاديمية وتمثيلهم في ادارة الجامعة .

وفي بيان صدر عنهم ، فضح الطلبة الممارسات اللاديمقراطية لادارة الجامعة ، والاجراءات التي تعرضوا لها . وناشد البيان كافة اعضاء هيئة التدريس في جامعتي اليرموك والتكنولوجيا والمؤسسات الشعبية والرسمية للوقوف الى جانب طلبة جامعة اليرموك ضد اجراءات ادارة الجامعة .